الأمم المتحدة
A/HRC/50/L.9

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 July 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخمسون
13 حزيران/يونيه – 8 تموز/يوليه 2022
البند 3 من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

باراغواي، بيلاروس*، الجزائر*، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، كوبا، مصر*، ناميبيا، نيكاراغوا*، دولة فلسطين*: مشروع قرار

50/... حقوق الإنسان والتضامن الدولي

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد جميع القرارات والمقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان بشأن مسألة حقوق الإنسان والتضامن الدولي،

وإذ يشدد على أن عمليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن تُنفَّذ على نحو يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي،

وإذ يذكّر بأن الدول تعهدت، في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في حزيران/يونيه 1993، بأن تتعاون على ضمان التنمية وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيقها، وأكدت أن على المجتمع الدولي أن يعزز التعاون الدولي الفعال بغرض إعمال الحق في التنمية وإزالة العقبات التي تعوق التنمية،

وإذ يؤكّد من جديد أن المادة 4 من إعلان الحق في التنمية تنص على ضرورة العمل المستمر من أجل تعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع، وأن التعاون الدولي الفعال، باعتباره مكمّلاً لجهود البلدان النامية، أمر أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لدعم تنميتها الشاملة،

وإذ يُقرّ بعدم كفاية ما يولى من اهتمام للتضامن الدولي باعتباره عنصراً حيوياً في جهود البلدان النامية بغية إعمال حق شعوبها في التنمية وتعزيز تمتع الجميع تمتعاً كاملاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذ يعيد في هذا السياق تأكيد الأهمية الحاسمة للتضامن الدولي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يؤكّد من جديد أن الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة اقتصادياً والبلدان النامية لا يمكن تحمّلها وأنها تعوق إعمال حقوق الإنسان في المجتمع الدولي وتحتِّم على كل دولة أن تبذل، حسب قدراتها، كل ما في وسعها من أجل سد تلك الفجوة،

وإذ يدرك أن العولمة، إذ تتيح فرصاً جديدة للنمو والتنمية، فإنها تطرح أيضاً تحديات من بينها تزايد التفاوتات، وتفشي الفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي، والمخاطر البيئية، وهي أمور تتطلب زيادة التنسيق وصنع القرار جماعياً على الصعيد العالمي،

وإذ يؤكّد من جديد الأهمية الحاسمة لزيادة الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية، ويذكّر بتعهد البلدان الصناعية بتخصيص نسبة 0,7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وإذ يقرّ بضرورة توفير موارد جديدة وإضافية لتمويل البرامج الإنمائية للبلدان النامية،

وإذ يؤكّد التزام الدول في خطة عام 2030 بتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على أساس روح التضامن العالمي، لا سيما التضامن مع أشد الفئات فقراً ومع الأشخاص الضعفاء،

وإذ يؤكّد أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال الحق في التنمية يقتضيان اتباع نهج وتفكير وعمل أكثر استنارة وفق الشعور بالانتماء إلى الجماعة والتضامن الدولي،

وقد صمّم على اتخاذ خطوات جديدة للمضي قُدُماً بالتزام المجتمع الدولي بإحراز تقدّم كبير في المساعي المتعلقة بحقوق الإنسان عن طريق بذل جهود متزايدة ومستمرة في إطار التعاون والتضامن الدوليين،

وإذ يسلم بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يستندا إلى مبدأيْ التعاون والحوار الصادق وأن يهدفا إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان لما فيه مصلحة البشرية جمعاء،

وإذ يشدد على أن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا يمكن أن يُتصدّى لها بفعالية إلا عن طريق التعاون الدولي والوحدة والتضامن والعمل الجماعي، استناداً إلى نهج متعدد الأطراف ومؤسسات دولية قوية،

وإذ يشدد أيضاً في هذا السياق على أن الاستجابات الرامية إلى احتواء الجائحة وعواقبها والتخفيف منها والتغلب عليها ينبغي أن يكون محورها الإنسان، ومراعية للفوارق الجنسانية، ومتسمة بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ومتعددة الأبعاد، ومنسقة، وشاملة للجميع، ومبتكرة، وسريعة وحاسمة على جميع المستويات،

وإذ يؤكد ضرورة تجميع ونشر الممارسات والخبرات الجيدة في مجال التضامن الدولي، من الدول والجهات الفاعلة غير الدول على جميع المستويات، في سياق جائحة كوفيد-19 وجهود التعافي بعد الجائحة،

وقد عقد العزم على العمل جاهداً لضمان توعية الأجيال الحاضرة توعية كاملة بمسؤولياتها تجاه الأجيال المقبلة، والتمكين من بناء عالم أفضل تتمتع فيه الأجيال المقبلة ببيئة ملائمة لصحتها ورفاهها،

1- *يؤكد مجدداً* الاعتراف الوارد في الإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات أثناء مؤتمر قمة الألفية بأن التضامن في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين قيمةٌ أساسيةٌ، والذي جاء فيه أن التحديات العالمية يجب أن تُدار على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة وفقاً لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين، وأنّ من يعانون أو من يستفيدون أقل من غيرهم يستحقون المساعدة ممن يستفيدون أكثر؛

2- *يؤكّد مجدداً أيضاً* أن التضامن الدولي لا يقتصر على المساعدة والتعاون أو المعونة أو الأعمال الخيرية أو المساعدة الإنسانية على المستوى الدولي، بل هو مفهوم أوسع ومبدأ يتضمّن الاستدامة في العلاقات الدولية، لا سيما العلاقات الاقتصادية الدولية، والتعايش السلمي بين جميع أعضاء المجتمع الدولي، والمساواة في الشراكة، والإنصاف في اقتسام الفوائد والأعباء؛

3- *يعرب مجدداً* عن تصميمه على الإسهام في حل المشاكل التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر عن طريق تعزيز التعاون الدولي، وعلى تهيئة الظروف الكفيلة بضمان عدم تعريض احتياجات ومصالح الأجيال المقبلة للخطر بسبب أعباء الماضي، وعلى ترك عالم أفضل للأجيال المقبلة؛

4- *يؤكد مجدّداً* أن تعزيز التعاون الدولي واجب من واجبات الدول وأن هذا الواجب ينبغي أن يُنفّذ دونما شرط وعلى أساس الاحترام المتبادل وبالامتثال التام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، لا سيما احترام سيادة الدول، مع مراعاة الأولويات الوطنية وخطط التنمية؛

5- *يؤكد من جديد أيضاً* الحاجة المستمرة إلى زيادة التبرعات المقدمة إلى صناديق الأمم المتحدة المعنية من أجل دعم المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، ويشجع الدول على مواصلة تقديم تبرعات إلى هذه الصناديق؛

6- *يقرّ* بأن التضامن الدولي يجب أن يكون مبدأً تأسيسياً يقوم عليه القانون الدولي المعاصر؛

7- *يقرّ أيضاً* بأن هناك تعبيراً عارماً عن التضامن من جانب الدول، فرادى وجماعات، ومن جانب المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العالمية وعدد لا يُحصى من ذوي النوايا الحسنة الذين يمدون يد العون للآخرين، وبأن هذا التضامن يُمارَس عموماً على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

8- *يعترف* بازدياد حاجة الدول وغيرها من الجهات الفاعلة إلى التآزر والعمل الجماعي في إطار قائم على التضامن؛

9- *يقر* بأن التضامن الدولي أداة قوية لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر، وعدم المساواة، وغير ذلك من التحديات العالمية؛

10- *يحيط علماً* بتقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي[1]؛

11- *يطلب* إلى الخبير المستقل أن يجمع وينشر الممارسات والخبرات الجيدة في ميدان التضامن الدولي من الدول والجهات الفاعلة غير الدول، على الصعيدين الوطني والدولي، في سياق جائحة كوفيد-19 وجهود التعافي بعد الجائحة، مع مراعاة مساهمتها في إعمال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

12- *يكرر تأكيد* الدور المحوري للدولة في أي استجابة مستدامة لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات العالمية، ويثني على إجراءات التضامن الدولي التي تتخذها مختلف الدول والوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات الخيرية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص على صعيد توفير الموارد البشرية والفكرية والمالية والتقنية لمكافحة الجائحة؛

13- *يؤكد من جديد* الدور الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة في تنسيق الاستجابة العالمية لمكافحة جائحة كوفيد-19 واحتواء انتشارها وفي دعم الدول الأعضاء، ويقر في هذا الصدد بالدور القيادي الحاسم الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية؛

(1) A/HRC/50/37.

14- *يُشدِّد* على أن التعاون الإنساني والتقني، بما في ذلك في سياق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يشكّل جانباً هاماً من التضامن الدولي في سياق جائحة كوفيد-19 وبعدها؛

15- *يُشدّد أيضاً* على الحاجة إلى زيادة التبرعات المقدمة إلى وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وصناديقها وبرامجها من أجل دعم المساعدة التقنية، وتبادل المعلومات والخبرات، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، بما في ذلك في ميدان حقوق الإنسان، ويشجع الدول على مواصلة تقديم مساهماتها لتحقيق هذه الغاية؛

16- *يطلب* إلى جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة أن تجعل حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي في صلب أنشطتها، وأن تتعاون مع الخبير المستقل في أداء مهام ولايته، وأن تزوّده بجميع المعلومات الضرورية التي يطلبها، ويدعو الدول إلى أن تنظر جدياً في الاستجابة لطلبات الخبير المستقل بشأن زيارة بلدانها لتمكينه من الاضطلاع بمهام ولايته على نحو فعال؛

17- *يطلب* إلى الخبير المستقل أن يواصل المشاركة في المحافل الدولية والأنشطة الرئيسية ذات الصلة بغرض إبراز أهمية التضامن الدولي في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما الأهداف المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والمناخية، ويدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة إلى تيسير مشاركة الخبير المستقل مشاركة مُجدية في هذه المحافل الدولية والأنشطة الرئيسية؛

18- *يطلب أيضاً* إلى الخبير المستقل أن يواصل، في سياق ما يعدّه من تقارير، بحث سُبُل ووسائل تخطي العقبات القائمة والناشئة التي تعترض إعمال حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي، بما في ذلك تحديات التعاون الدولي، وأن يلتمس آراء ومساهمات الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة في هذا الصدد؛

19- *يطلب* إلى الأمين العام وإلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إتاحة جميع الموارد البشرية والمالية اللازمة لإنجاز ولاية الخبير المستقل بفعالية؛

20- *يطلب من جديد* إلى الخبير المستقل أن يضع في الاعتبار نتائج جميع مؤتمرات القمة العالمية الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وغيرها من المؤتمرات العالمية والاجتماعات الوزارية المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية، وأن يواصل، في إطار الاضطلاع بولايته، التماس آراء ومساهمات الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛

21- *يطلب* إلى الخبير المستقل أن يقدم تقارير منتظمة إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة وفقاً لبرنامج عمل كل منهما؛

22- *يقرر* مواصلة نظره في هذه المسألة في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.